تقرير حول العلاقات التجارية بين الدول العربية والبرازيل

من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر عام 2019

قسم الإستخبارات التسويقية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية
ArabBrazilian Chamber of Commerce

الصادرات:
12.2
مليار دولار أمريكي
(%6,3+)

الواردات:
7.0
مليار دولار أمريكي
(%8,3-)

التدفق التجاري:
19.2
مليار دولار أمريكي
(%0,5+)

الرصيد التجاري:
5.2
مليار دولار أمريكي
(%35,2+)

الوجهات الرئيسية للتصدير البرازيلي

2019	2018
1° الصين	1° الصين
2° الولايات المتحدة	2° الولايات المتحدة
3° الدول العربية	3° الأرجنتين
4° هولندا	4° هولندا
5° الأرجنتين	5° الدول العربية

نسبة التغيير

البرازيل - الدول العربية	البرازيل - العالم
US$ / 2019 - 2018	
صادرات	
%+6,3 ↑	%-6,4 ↓
التدفق التجاري	
%+0,5 ↑	%-4,5 ↓
الرصيد التجاري	
%+35,2 ↑ (فائض)	%-18,0 ↓ (فائض)

في عام 2019 سجلت 991 سلعة (SH4) ضمن قائمة الصادرات البرازيلية إلى الدول العربية زيادة في حجم مبيعاتها. وأبرز هذه السلع المصدرة لحوم الأبقار المثلجة، وأقسام الحديد المجوف أو الصلب، ولحوم البقر المبردة، والذهب، والأبقار الحية، وتوربينات الغاز، والنفط، ومعجون الخشب الكيميائي.

كما لوحظ في الواردات العربية من البرازيل، فقد سجلت 98 سلعة (SH4) أرقام قياسية في قائمة الصادرات العربية إلى البرازيل، اعتباراً من عام 2010. وأهم السلع مصدرة إلى الاسمدة النيتروجينية أو الفوسفاتية أو البوتاسية، والكابلات الألومنيوم غير معزولة للاستخدامات الكهربائية؛ ومتعدد الفوسفات، وأسلاك الألمنيوم.

أولاً - السياق العام للإقتصاد وأرقام التجارة الخارجية البرازيلية:

في عام 2019 فرضت بعض الأحداث قيوداً على أداء الاقتصاد العالمي، وإلى حد ما على العلاقات التجارية البرازيلية مع دول العالم، وعلى الأخص مع الدول العربية. ومن بين هذه العوامل:

- النزاع التجاري ما بين الولايات المتحدة والصين؛
- شيوع عدم الإستقرار الإجتماعي في منطقة الشرق الأوسط؛
- التساولات والتكهنات بشأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي "بريكست".
- توتر العلاقات ما بين الولايات المتحدة وإيران؛

وعلى الصعيد البرازيلي بدأت معدلات النمو وخلق فرص العمل في الإرتفاع، ولكن ليس بالوتيرة المتوقعة، بالرغم من إنجاح مشروع إصلاح الضمان الإجتماعي، وانخفاض سعر الفائدة، والتوقعات الإيجابية للإقتصاد البرازيلي خلال السنوات المقبلة.

وتتجلى أهمية البلدان العربية في التجارة الخارجية البرازيلية من خلال نسب مساهماتها في إجمالي المبادلات التجارية مع دول العالم. ففي عام 2018 احتلت الدول العربية المرتبة الخامسة في قائمة وجهات التصدير البرازيلي، واعتبرت خامس أكبر مصدر للواردات. وفي عام 2019، حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الثالثة في قائمة وجهات التصدير البرازيلي، بعد الصين والولايات المتحدة. كما حلت في المرتبة الخامسة في قائمة الدول الموردة للبرازيل، بعد الصين، والولايات المتحدة، والأرجنتين، وألمانيا.

أهمية الدول العربية بالنسبة للتجارة الخارجية البرازيلية
في عام 2019

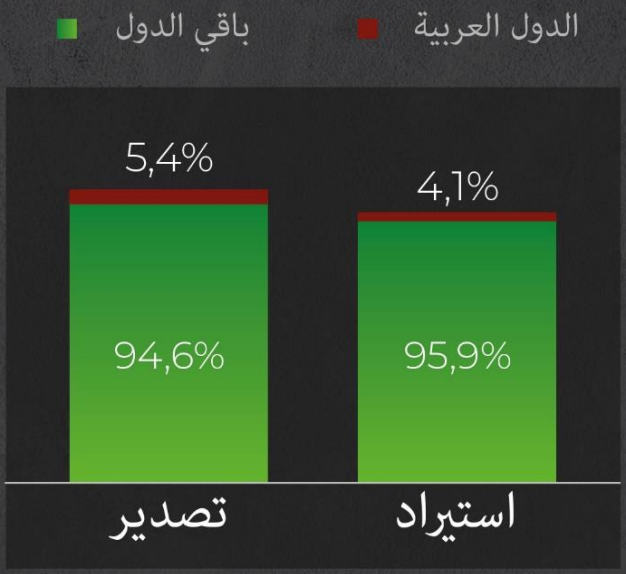

المبادلات التجارية بين البرازيل والعالم:

في عام 2019 بلغ إجمالي المبادلات التجارية بين البرازيل والعالم ما قيمته 401,4 مليار دولار. وسجل الميزان التجاري فائضاً مقداره 46,7 مليار دولار. وتعني هذه الأرقام تراجعاً بمعدل 20% و5,5%، مقارنة بالنتائج التي تحققت سنة 2018.
وقد بلغ إجمالي الصادرات البرازيلية ما قيمته 224 مليار دولار، وبلغ إجمالي الواردات ما قيمته 177,3 مليار دولار. وهذا يعني تراجعاً بنسبة 5,7% و3,3% على التوالي، مقارنة بعام 2018.

المبادلات التجارية بين البرازيل والدول العربية:

بلغ إجمالي المبادلات التجارية بين البرازيل والعالم ما قيمته 19,2 مليار دولار. وسجل الميزان التجاري فائضاً مقداره 5,2 مليار دولار، في عام 2019. وهذا يعني تراجعاً بمعدل 0,5% و35,2%، مقارنة بالعام الذي سبقه.
وقد بلغ إجمالي الواردات العربية من البرازيل ما قيمته 12,2 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي الصادرات العربية للبرازيل ما قيمته 7 مليار دولار في عام 2019. وهذا يعني زيادة في الصادرات البرازيلية بنسبة 6,3% وتراجعاً في الواردات البرازيلية من العالم العربي بنسبة 8,3%، مقارنة بعام 2018.

المصادر الرئيسية الخمسة للواردات البرازيلية
(مليار دولار)

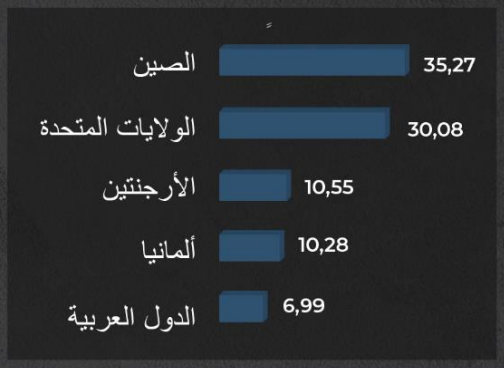

الوجهات الرئيسية الخمس للتصدير البرازيلي
(مليار دولار)

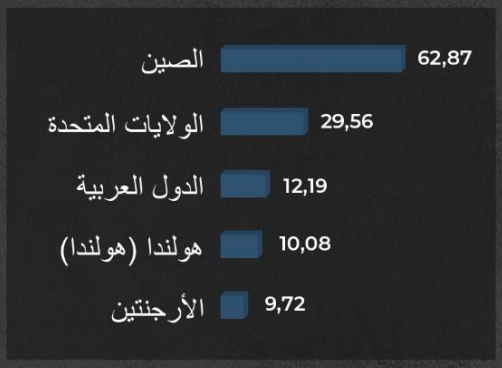

أبرز الدول العربية المستوردة من البرازيل			
أبرز الدول من حيث حجم الواردات من البرازيل		أبرز الدول من حيث نسبة نمو الواردات من البرازيل	
البلد	مليون دولار // نسبة التغيير 19/18	البلد	نسبة التغيير 19/18 // مليون دولار
الإمارات العربية المتحدة	2.213 دولار// +8,84%	موريتانيا	+ 153,45% // 112,06 دولار
المملكة العربية السعودية	2.036 دولار// - 3,05%	قطر	+ 81,06% // 484,61 دولار
مصر	1.826 دولار// - 14,84%	البحرين	+ 61,92% // 676,50 دولار
الجزائر	1.040 دولار// + 3,22%	سلطنة عمان	+ 39,02% // 938 دولار
سلطنة عمان	938 دولار // + 39,02%	اليمن	+ 31,84% // 331 دولار

أبرز الدول العربية المصدرة إلى البرازيل			
أبرز الدول من حيث حجم الصادرات إلى البرازيل		أبرز الدول من حيث نسبة نمو الصادرات إلى البرازيل	
البلد	(مليون دولار) // نسبة التغيير 19/18	البلد	نسبة التغيير 19/18 // (مليون دولار)
المملكة العربية السعودية	2.299 دولار// + 8,84%	ليبيا	+ 703,8% // 166,74 دولار
الجزائر	1.733 دولار// - 3,05%	الأردن	+ 229,7% // 27,35 دولار
المغرب	953 دولار// - 14,84%	تونس	+ 106,10% // 59,71 دولار
الإمارات العربية المتحدة	554 دولار// + 3,22%	قطر	+ 23,95% // 338,28 دولار
قطر	338 دولار // + 39,02%	مصر	+ 16,87% // 314,91 دولار

ثانياً - الطلب العالمي على الصادرات العربية، والتنويع الإقتصادي وآثاره على الصادرات البرازيلية:

في عام 2019 استُبدلت التوقعات التي تشير إلى تقلص النشاط الإقتصادي العالمي بتوقعات أقرب منها إلى الإستقرار. وقامت العديد من كبرى الإقتصادات العالمية بتبني سياسات رامية لزيادة الإئتمان من خلال تخفيض سعر الفائدة. وهذا التوسع في الإئتمان العالمي من شأنه دعم الإقتصادات الناشئة نتيجة نمو معدل الاستهلاك في الاقتصادات الأكثر تقدماً.
ولم تتحقق المخاوف المتعلقة بتراجع نمو الناتج المحلي الصيني نتيجة الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن الحكومة الصينية تبنت سلسلة من السياسات المحلية لتحفيز نموها الإقتصادي، كخفض أسعار الفائدة على القروض، وتوسيع الإئتمان، ووضع سياسة مالية أكثر مرونة على المستوى دون الوطني. وفي ظل هذا السياق الخارجي من المخاطر والفرص أعد البنك المركزي البرازيلي تقرير التضخم لشهر ديسمبر 2019، أكد فيه أن "السيناريو الخارجي الحالي قد يصنف على أنه مستقر، بعد أن كان في بداية العام سلبياً".

وقد ينعكس التوتر الأمريكي الإيراني على مسار العلاقات التجارية بين البرازيل والدول العربية. خاصة وأن إحدى تداعياته الأكثر فورية ستكون ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وما يترتب على ذلك من زيادة في تكلفة الواردات البرازيلية، بناء على الإفتراض المسبق بزيادة حجم الاستهلاك المحلي للسلعة، إضافة للتوقعات التي تشير إلى حدوث تسارع في النشاط الإقتصادي البرازيلي. ناهيك عن زيادة تكاليف التأمين البحري ضد مخاطر الحرب.

وهكذا فمن المحتمل أن تصبح التجارة مع الدول العربية أقل ربحية، مقارنة بالوجهات الأخرى التي تعتبر أقل خطورة. وبالمختصر المفيد، ففي حالة تصاعد النزاع، فمن المحتمل أن تتسع دائرة عدم الاستقرار إلى بلدان أخرى في المنطقة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم حالة عدم اليقين وزيادة المخاطر، وبالتالي إلى تأجيل المشروعات الاستثمارية وعرقلة الجهود الرامية إلى خلق فرص العمل وتوليد الدخل إضافة إلى انخفاض الاستهلاك، وتدني القدرة الإستيرادية للدول العربية.

هدت الإقتصادات المتقدمة تراجعاً في معدل البطالة. كما أن المستويات المرتفعة من الدخل والإستهلاك لعبت دور المحفز الرئيسي للصادرات النفطية العربية. فإلى جانب الصين والهند، تسعى البلدان المتقدمة لتحفيز الطلب المحلي للدول العربية، خاصة وأن صادرات الوقود المعدني تؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للعرب، وشراء المزيد من المواد الغذائية والمدخلات والسلع النهائية والوسيطة لتغطية الطلب المحلي. ويمكننا أن نتوقع أن يستمر الطلب المتزايد للاقتصادات الناشئة على كميات كبيرة من الوقود المعدني، خاصة وأن هذه السلعة لا تزال تعد إحدى المدخلات الأساسية الأكثر أهمية لتطوير الإنتاج، والتحضر، وغيرها من الأمور. أما بالنسبة للدول المتقدمة فتتوفر لديها الشروط اللازمة - من حيث البنية التحتية والدخل والوعي البيئي وتوريد المنتجات والخدمات البديلة – لخفض الطلب على النفط لإستخدامه كوقود. وهذا بدوره يؤثر على الدول العربية - بسبب انخفاض الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط - وكذلك على البرازيل، التي تعتمد على المنطقة العربية كسوق استهلاكي كبير لمنتجاتها المعدنية الزراعية.

أداء الناتج المحلي والتغييرات التي طرأت عليه
(الأسعار الحالية - معدل التغيير السنوي)
صندوق النقد الدولي

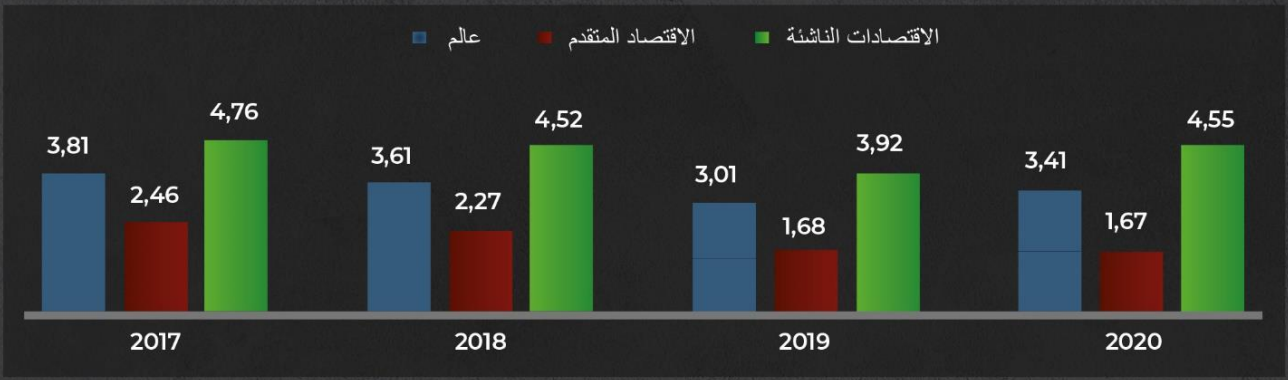

وعلى الرغم من تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، فما زالت الدول المتقدمة بأمس الحاجة للوقود المعدني لتحريك إقتصاداتها. فنافذة الزمن تبين لنا أفقاً يؤكد الإعتماد الكبير على استيراد النفط العربي، ريثما يتحقق هدف الاستبدال الفعال لمصفوفة الطاقة. وتعد فعالية هذا الاستهلاك عاملاً هاماً لتشجيع الإنتاج وتوليد الدخل وزيادة الاستهلاك من قبل الحكومات والقطاع الخاص والأسر العربية.

مزرعة رأسية قيد التطوير في دبي

هناك عامل آخر من شأنه أن يحفز الطلب المحلي، ألا وهو مشروع تنويع الاقتصاد وضمان الأمن الغذائي. ويمكن تجسيد حجم الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف من خلال المشروع الزراعي الذي تقوم بإنجازه إمارة دبي، والذي يشمل بناء أكبر منشأة للزراعة الرأسية في العالم. والتي من المقرر تدشينها بحلول عام 2020. وستشغل المزرعة مساحة تبلغ حوالي 40.000 متر مربع. علماً بأن حجم الإستثمار في هذا المشروع يقدر بـ 40 مليون دولار.

والجدير بالملاحظة أن الاستثمارات العامة والخاصة في مجال الخدمات اللوجستية، والبنية التحتية الاجتماعية، وبناء المنشآت الصناعية، وغيرها من الأنشطة التجارية، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على المدخلات والسلع الوسيطة – الخدمات الإستشارية والآلات والمعدات - والسلع الاستهلاكية النهائية مثل الأغذية والمشروبات، والألبسة، والديكور. وفي هذا السياق تتوفر فرصًا هائلة أمام البرازيل والدول العربية لبناء شراكة وثيقة أكثر فعالية. ولتحقيق هدف تنويع الإقتصاد وضمان الأمن الغذائي لسكانها، تحتاج الدول العربية إلى آلات ومعدات وتكنولوجيات محددة، وهي عناصر يمكن للبرازيل أن تلعب دور الشريك في توفيرها.

وكما لوحظ على مدار السنوات السابقة، فقد تركزت الواردات العربية من البرازيل على المنتجات الزراعية الغذائية، التي شكلت أكثر من 50% من إجمالي المشتريات العربية من البرازيل خلال عام 2019. وأهم هذه السلع:

- لحوم الدجاج – 2,4 مليار دولار // +6,4%
- السكر – 2,2 مليار دولار // - 23,7%
- لحوم البقر – 1,2 مليار دولار // +2,7%
- الذرة – 1,1 مليار دولار // +46,41%

بالإضافة إلى الأعمال الزراعية، يمكننا إبراز الواردات العربية للحديد الخام من البرازيل والتي بلغت قيمتها 8,1 مليار دولار أمريكي// + 7,23%؛ إضافة للأنابيب وأقسام الحديد المجوف أو الصلب (2678 مليون دولار// +81,62%)؛ وتوربينات الغاز (225 مليون دولار// +145,3%).

أهم السلع المصدرة من قبل البرازيل للبلدان العربية:

من حيث القيمة المضافة

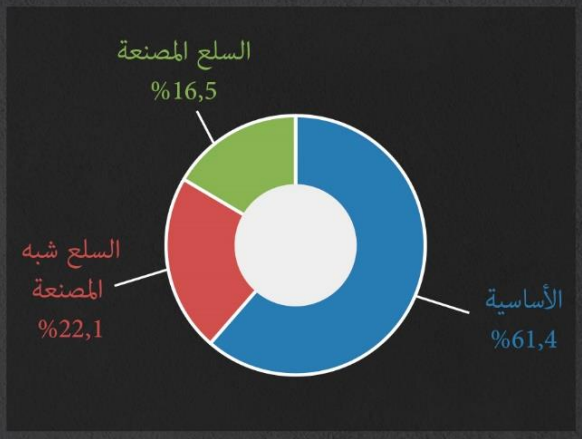

من حيث نوع السلعة

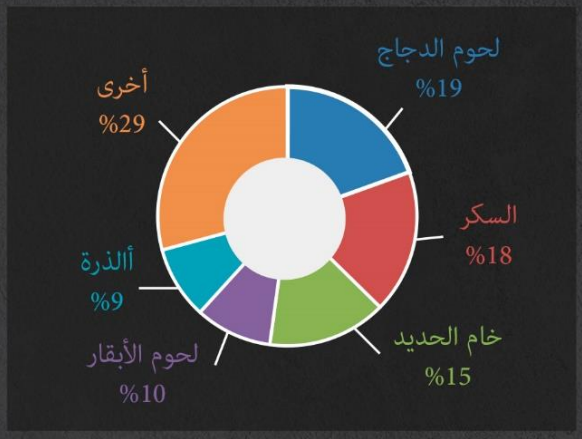

وقد أثارت هيمنة المنتجات الزراعية على قائمة الصادرات البرازيلية للدول العربية إنتقادات كثيرة بشأن ضرورة العمل على تحفيز تنويع هذه القائمة لتشمل السلع ذات القيمة المضافة الأعلى، والتي غالبًا ما ترتبط حصرياً بالسلع المصنعة. لكنه من الضروري تناول هذه المسألة من منظور أوسع، ذلك لأن النجاح الذي حققه مجال الأعمال الزراعية في البرازيل لم يرتكز فقط على الظروف المناخية والجغرافية الملائمة، وإنما هو ايضاً ثمرة من ثمار الإستثمارات المكثفة والمتواصلة من قبل القطاعين العام والخاص في مجال التكنولوجيا الزراعية، الذي يشمل توسيع مساحة الأرض المستخدمة في الأنشطة الزراعية مع الالتزام بالجودة وباحترام المعايير البيئية. ناهيك عن التأثير الذي يمارسه النشاط الزراعي على كافة المجالات الاقتصادية في البلاد، مثل المؤسسات المالية، وشركات الخدمات اللوجستية، والتخزين، وشركات التأمين، وشركات تكنولوجيا المعلومات، وغيرها من المجالات التي تستفيد من تقديم الخدمات والسلع المتطلبة من قبل القطاع الزراعي.

وقد شهد عام 2019 زيادة ملحوظة في قائمة السلع التي صدرتها البرازيل إلى الدول العربية. وأبرز هذه السلع المصدرة لحوم الأبقار المثلجة، وأقسام الحديد المجوف أو الصلب، ولحوم البقة المبردة، والذهب، والأبقار الحية، وتوربينات الغاز، والنفط، ومعجون الخشب الكيميائي.

ثالثاً - اتجاهات التوريد العربي للواردات البرازيلية

في عام 2019 استطاعت البرازيل أن تحقق تحسناً في مؤشراتها الإقتصادية. وعلى الرغم من أن بيانات البنك المركزي لم تطرح حتى الآن أرقام شهري نوفمبر وديسمبر من العام الماضي، فمن الواضح حدوث تحسناً مقارنة بعام 2018. خاصة وأن الحكومة تمكنت من إنجاح مشروع إصلاح الضمان الإجتماعي لدى البرلمان الوطني، إضافة لمشاريع إصلاحية أخرى ساهمت في تحقيق التوازن المالي. كما أن مشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص تسير وفق أطر تنظيمية أكثر وضوحاً. وقد فرضت الحكومة رقابة صارمة على الإنفاق العام، فتراجع سعر الفائدة واتسع نطاق الإئتمان. كما تراجع معدل التضخم إلى نسبة أقل من الهدف الذي حددته الحكومة. غير أن معدل البطالة ما زال عالياً (لكنه من المترقب تراجع هذه النسبة طرداً مع انحسار حالة الركود التي يشهدها المجال الصناعي، وتبدد الشكوك بشأن استمرارية الإصلاحات البنيوية). وتجدر الإشارة إلى أن البطالة تشكل جزءًا من الأسباب التي أدت إلى انخفاض مؤشرات الأسعار الإستهلاكية في البرازيل.

العوامل المؤثرة على القدرة الإستهلاكية في البرازيل:

المؤشر الوطني للأسعار للمستهلك النهائي
(% شهرياً)

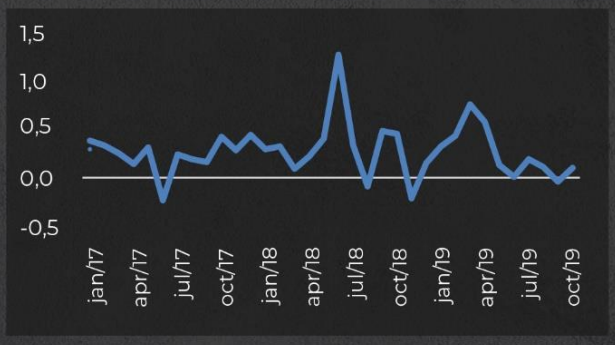

نسبة البطالة (%)

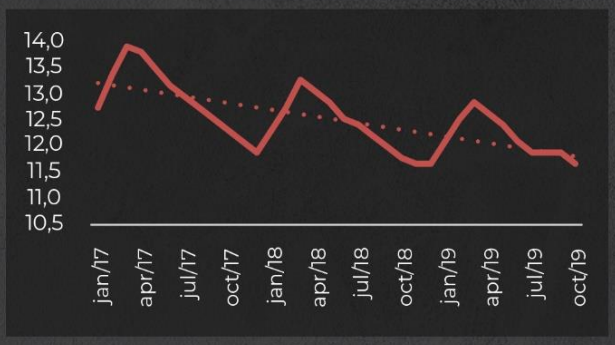

سعر الصرف (ريال برازيلي / دولار أمريكي)

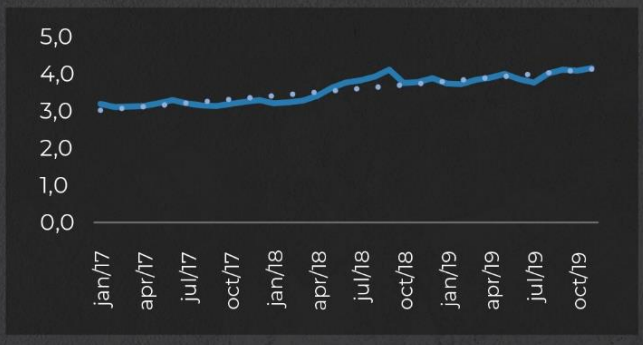

مؤشر الأنشطة الإقتصادية
100=2002

رابعاً - إجمالي الصادرات والواردات العربية البرازيلية:

وفي هذا المناخ الإيجابي، المعزز بتراجع معدل التضخم وبعدم تدهور القوة الشرائية للريال البرازيلي وبتحفيز الإستهلاك من خلال إطلاق برامج سحب نسب محددة من تعويض نهاية الخدمة، شهد الإستهلاك المحلي ارتفاعاً. وهذا ما يفسر إلى حد ما، ازدياد حجم الواردات النفطية البرازيلية من الدول العربية خلال عام 2019، حتى في ظل انخفاض أسعار هذه السلعة في السوق الدولية.

وقد أدى ارتفاع معدلات زيادة الطلب على الشراء من قبل الشركات والمستهلكين البرازيليين إلى نمو الإنتاج المحلي وزيادة حجم الواردات من السلع والمنتجات، سواء الواردات المخصصة للمستهلك النهائي، أو المدخلات المستخدمة في عمليات الإنتاج، مثل الوقود والأسمدة. وتشير البيانات الإقتصادية البرازيلية إلى أن الطلب على الإئتمان والتمويل من قبل الشركات والمستهلكين ازداد بمعدل 8,6% و 12,2% على التوالي، خلال فترة ما بين يناير – نوفمبر 2019. ولهذه الأرقام علاقة مباشرة بالواردات من الدول العربية. فالشركات البرازيلية تواجه مشاكل تتمثل بالإفتقار إلى الخيارات اللوجستية، واعتمادها شبه الكلي على وسائل الشحن البري، التي بدورها تعتمد على الوقود المستورد جزئياً من الدول العربية.

وأهم السلع العربية المصدرة للبرازيل هي الوقود المعدني. هذا لوقد بلغ إجمالي الصادرات العربية إلى البرازيل ما قيمته 4,1 مليار دولار، أي ما يعادل تراجعاً بنسبة 12,3%، مقارنة بعام 2018. وقد أثر تدهور إقتصاديات دول أمريكا الجنوبية، لا سيما الأرجنتين، وتشيلي، وفنزويلا، وبوليفيا سلباً على أداء الإقتصاد البرازيلي، كونها دول مستهلكة هامة للصادرات البرازيلية. وهذا بدوره يؤثر سلباً على الواردات البرازيلية من الوقود الحيوي، خاصة وأن الطلب الداخلي لم يكتسب بعد القوة الكافية لتحفيز الإنتاج المحلي.

استدامة نمو الناتج المحلي البرازيلي
نسب النمو المتراكمة خلال الأشهر ال12 الأخيرة
(بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الذي سبقه)
- المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء

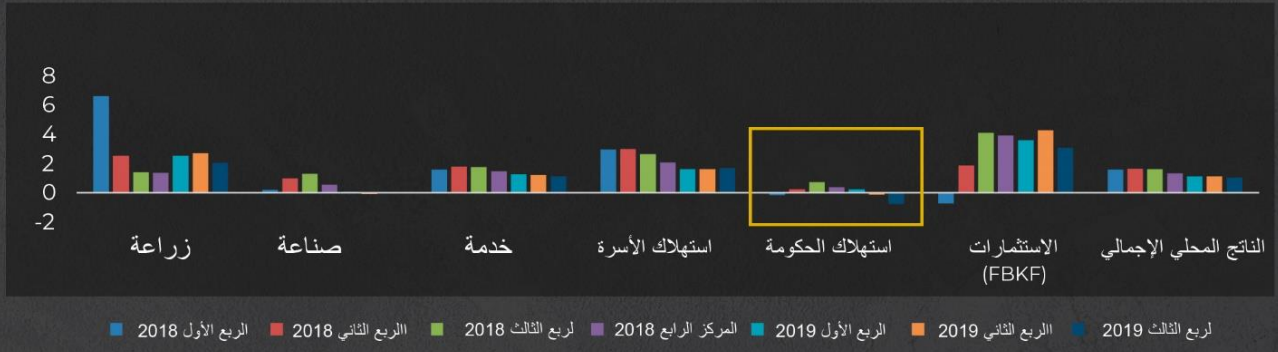

وتعززت إحتمالات تحسن آفاق الإقتصاد البرازيلي خلال الفترة المقبلة بالأرقام التي تشير إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي البرازيلي خلال الأشهر الأخيرة، قد أدى إلى تنامي ظاهرة الإستهلاك الأسري، وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، واتساع نطاق التجارة في قطاع الخدمات، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، خاصة وأن الحكومة تبنت سياسات أكثر صرامة وفرضت آليات الرقابة المالية على الميزانية العامة، وبالتالي قلصت دورها المباشر في هيكلية الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا فإن كبح جماح الإنفاق الحكومي لم يقف عائقاً أمام انتعاش النشاط الاقتصادي.

ويوضح أداء الإقتصاد البرازيلي، لا سيما النمو المتواصل للمجال الزراعي، جزءاً مهماً من ازدياد حجم الصادرات العربية من الأسمدة إلى البرازيل. ففي عام 2019، تم تصدير أسمدة بقيمة 2,4 مليار دولار أمريكي، وهذا يعني تراجعاً بنسبة 0,44% مقارنة بعام 2018.

أهم السلع المصدرة من قبل الدول العربية إلى البرازيل:

من حيث السلعة

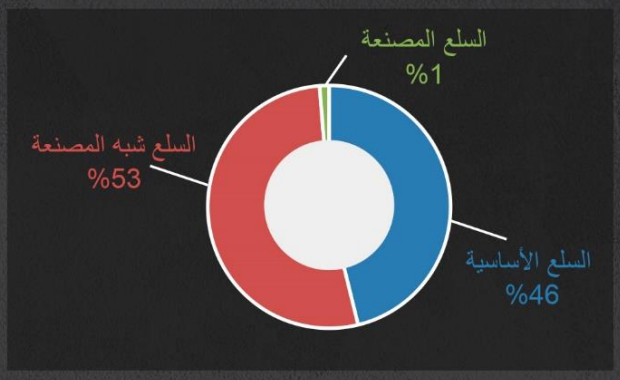

من حيث القيمة المضافة

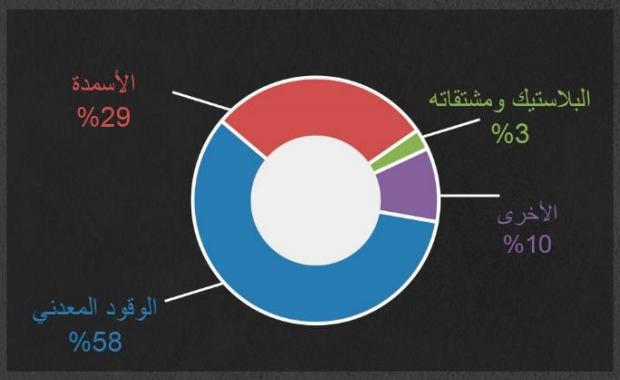

كما لوحظ في الواردات العربية من البرازيل، فإن الصادرات العربية إلى البرازيل، حطمت أرقام قياسية خلال الأعوام الـ 10 الأخيرة، ابتداءً من عام 2010. وأهم السلع مصدرة إلى الاسمدة النيتروجينية أو الفوسفاتية أو البوتاسية، والكابلات الألومنيوم غير معزولة للاستخدامات الكهربائية؛ ومتعدد الفوسفات، وأسلاك الألمنيوم.

خامساً - انجازات في المستقبل القريب فس سياق العلاقات العربية - البرازيلية:

في عام 2019 ، أبرمت البرازيل وبعض الدول العربية اتفاقيات ومذكرات تفاهم تميل بشكل مباشر أو غير مباشر إلى توسيع نطاق العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول. وفي هذا السياق بإمكاننا تسليط الضوء على مذكرة التفاهم بين البرازيل والإمارات العربية المتحدة بشأن الشراكة الاستراتيجية، واتفاقية التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في المجالات الجمركية، واتفاقية التعاون لتشجيع الإستثمارات المتبادلة. كما تم توقيع على اتفاقية مع كل المملكة العربية السعودية وقطر لمنح تأشيرات الدخول، إضافة لإتفاقيات أخرى حول التعاون في المجال الصحي. ومع المغرب، تم التوصل إلى اتفاق للتعاون في مجال الدفاع وآخر لتسهيل الاستثمارات.

وتعتبر المشروعات الاستثمارية الكبرى في الدول العربية قوة محفزة لاستيراد المنتجات من تلك المنطقة، التي لا تزال عواملها الجغرافية والمناخية تمارس تأثيراً كبيراً على توفر الأغذية والمشروبات، التي يتم استيرادها الوقت الحاضر، وعلى السياسات العامة لخلق فرص العمل.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية
ArabBrazilian Chamber of Commerce

WWW.CCAB.ORG.BR

im@ccab.org.br

Headquarters

Brazil - Sao Paulo

Av Paulista 283/287, - 10th floor

Postal Code: 01310-000 - São Paulo

Phone: +55 (11) 3145-3200

E-mail: ccab@ccab.org.br

Branch Office

Brazil - Santa Catarina

Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10

CEP: 88301-303- Itajaí SC

Telefone: +55 (47) 3075-0601

Telefone: +55 (47) 3075-0248

International Office

United Arab Emirates - Dubai

DMCC Branch 668981

Jumeirah Lake Towers

Phone: 971 4 429 5885

E-mail: chamber@ccab.org.br